Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Definitional Approaches to Rhetorical Terms: Applied Procedures Through Epistemological Systems

Hoda Ibrahim Alnabawy*

Abstract

This research aims to reveal the diversity of multiple methods of definition that was employed by ancient rhetoricians in formulating rhetorical terms. It seeks to highlight the varying degrees of definitional adequacy exhibited by these methods and delves into the epistemological foundations and intellectual frameworks that underpinned these definitions. The research emphasizes that the process of definition is neither arbitrary nor chaotic but rather a systematic cognitive endeavor grounded in methodological principles. This methodical approach, often overlooked by rhetoricians, has led to a proliferation of rhetorical definitions. The research addresses the lack of justification for these definitions and their failure to be contextualized within the epistemic frameworks from which they originated. By employing an inductive-descriptive approach, the research examines the definitions provided by rhetoricians and reveals that the multiplicity of definitional methods is a result of the diverse purposes and goals they serve. The research further demonstrates that definition is a theory, as it is a network of extended relationships between its formulators and their beliefs. With definitional methods varying, the terminological definition occupies the highest stage of maturity sought by the definitional process, while maintaining connections and avoiding contradictions with the other two methods. This research advocates further study of rhetorical definitions, examining the cognitive and intellectual contexts that shaped them. It proposes exploring other systems that influenced theorists' choices in defining terms, particularly considering the growing scholarly interest in terminology.

Keywords: rhetorical definitions, epistemological frameworks, lexical definition, logical definition, the terminological definition.

* Associate Professor, Arabic Department, College of Humanities and Social Sciences, Northern Border University, Saudi Arabia. hudaelnabawe@yahoo.com

Submitted: 31/10/2024, **Revised:** 26/12/2024, **Accepted:** 26/12/2024.

https://doi.org/10.34120/ajh.v43i171.3345

To cite this article /الإشارة المرجعية للبحث

النبوي، هدى: "مداخلُ التعريفِ بالمصطلحاتِ البلاغيَّةِ- إجراءاتٌ تطبيقيَّةٌ عبرَ أنساقٍ معرفيَّة"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت: العدد 171، 2025، 143-171.

Alnabawy, Hoda. "Definitional Approaches to Rhetorical Terms: Applied Procedures Through Epistemological Systems", *Arab Journal for the Humanities*: 171, 2025, 143-171.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

مداخلُ التعريفِ بالمصطلحاتِ البلاغيَّةِ- إجراءاتٌ تطبيقيَّةٌ عبرَ أنساقٍ معرفيَّة

هدى إبراهيم النبوي*

الملخص

يسعى البحث إلى الكشف عن تعدد طرائق الصياغة التعريفية بالمصطلحات البلاغية عند منظّري البلاغة القديمة، وإبراز الكفاية التعريفية التي تتفاضل به أو تتراجع عنه هذه الطرائق، وبيان الأسس المعرفية والمرجعيات الفكرية التي كشفت عن هذا المنتوج المعرفي، والتأكيد على أن العملية التعريفية ليست عملية اعتباطية فوضوية، بل هي عملية معرفية مقصودة تستند إلى أسس منهجية، وركائز علمية؛ الأمر الذي غاب عن أذهان بعض المنظّرين البلاغيين، فنتج عنه هذا التضخم الهائل من التعريفات البلاغية، فضلًا عن غياب التعليلات وراء هذا التصور الحادث، وعدم تفسيرها في إطار الأنساق المعرفية التي انبثقت منها هذه التعريفات عند واضعيها، ودَمغت المدونة البلاغية بهذا الكم الهائل من التعريفات، هذه الإشكاليات التي عالجها البحث في إطار الوقوف على طرائق صياغة التعريفات؛ بوصفها صورةً مرئية كاشفة عمّا غاب من مؤشرات ضابطة للعملية التعريفية. وقد اقتضى ذلك توظيف المنهج الاستقرائي الوصفي لمتابعة تعريفات البلاغيين وفق أسس علمية، إثر ممارستهم للعملية التعريفية من خلال طرائق تعريف متعددة، أبرزت عددًا من النتائج منها: التعدد في هذه الطرائق ما كان إلا لتعدد في المقاصد والأغراض المرجوة منها، كذلك لإثبات أن التعريف نظرية؛ إذ هو شبكة من العلاقات الممتدة بين واضعيه ومعتقداتهم، تتفاوت فيها طرائق التعريف؛ ليحتل التعريف الاصطلاحي أعلى مرحلة من النضج تسعى إليها العملية التعريفية، مع الاحتفاظ بالوشائج والصلات وعدم التضارب بين الطريقتين الأخريين. يوصي البحث بالتوسّع في دراسة التعريفات البلاغية في ضوء أنساقها المعرفية وأصدائها الفكرية، والكشف عن أنساق أخرى وجهت المنظّرين نحو اختيار صياغات تعريفية بعينها دون غيرها، وذلك بعد أن حازت المصطلحات على عناية الباحثين.

الكلمات المفتاحية: التعريفات البلاغية، الأنساق المعرفية، التعريف المعجمي، التعريف المنطقي، التعريف الاصطلاحي.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية. hudaelnabawe@yahoo.com

الاستلام: 2024/10/31، التعديل النهائي: 2024/12/26، إجازة النشر: 2024/12/26

https://doi.org/10.34120/ajh.v43i171.3345

الإشارة المرجعية للبحث/ To cite this article

النبوي، هدى: "مداخلُ التعريفِ بالمصطلحاتِ البلاغيَّةِ- إجراءاتٌ تطبيقيَّةٌ عبرَ أنساقٍ معرفيَّة"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 171، 2025، 143-171.

Alnabawy, Hoda. "Definitional Approaches to Rhetorical Terms: Applied Procedures Through Epistemological Systems", *Arab Journal for the Humanities*: 171, 2025, 143-171.

المقدمة

تمثل نظرية التعريف إحدى الركائز في بناء الكينونة الذاتية للعلوم، بوصفها معيارًا كاشفًا عن الامتثال لمعايير الضبط المنهجي في التأسيس للبناء المعرفي لها، فضلًا عن النظر إلى المنتوج التعريفي بأنه حصيلة تراكمات معرفية شتى سواء لمنشئيه أم لنوعية القراء المستثمرين له، أي هو أداة كاشفة عن خلفيات فكرية تشرّبت من أنساق معرفية متنوعة. فالعملية التعريفية ليست عملية اعتباطية فوضوية، بل هي عملية معرفية مقصودة تقوم على ركائز، وتستند إلى أسس تبين مراحل تطورها: بدءًا من النشأة، ومرورًا بالتطوّر، وانتهاءً بالنضج.

ولم تكن المنظومة التعريفية للمصطلحات البلاغية بعيدة عن هذا التصوّر؛ إذ جاءت ممارسات البلاغيين القدامى ومحاولتهم وضع مؤشرات ضابطة للعملية التعريفية في مراحل مختلفة، تعددت فيها طرائق التعريف من تعريفات: معجمية، ومنطقية، واصطلاحية؛ انطلاقًا من أنساق معرفية مختلفة شكلّت في مجموعها التصوّر الذهني لتراكمات معرفية ومرجعيات فكرية لواضعي هذه المصطلحات.

يروم هذا البحث الكشف عن طرائق التعريف بالمصطلحات البلاغية، وتنوّع الصياغة التعريفية لها عند منظّري البلاغة القديمة، وإبراز مدى الكفاية التعريفية التي تتفاضل بها أو تتراجع عنه هذه الطرائق في القيام بالدور المنوط بها في الممارسة التعريفية لها، كذلك بيان المرجعيات (الأيديولوجية) التي كانت وراء هذا التصدير الفكري في اختلاف طرائق التعريف، ومدى الحضور والتمثّل لهذه المرجعيات عبر مرحلة التأسيس والاستقرار في رحلة مفاهيم المصطلحات البلاغية.

وتكمن مشكلة هذا البحث في عدم وجود مؤشرات ضابطة وأسس منهجية تبنى عليها الممارسات التعريفية، وما نتج عنه من التضخم في التعريفات، والتداخل الحاصل بينها من التعددية والتناقض والتشابه -أحيانًا- عند المنظّرين البلاغيين فضلًا عن المنظّر الواحد. كذلك عدم وجود آليات لتفسير هذا التضخم، وفهم المقاصد والأغراض الداعية إلى حدوثه.

وثَمّة دراسات عديدة تناولت المصطلحات البلاغية، التي تقع خارج نطاق عناية دائرة هذا البحث، الذي توجّهت عنايته إلى التعريف بالمصطلحات البلاغية وليست

المصطلحات بمفردها، أمّا عن الدراسات التي تناولت التعريف بالنظر إلى أنواعه وإشكالياته ومكوّناته عند فئات فكرانية مختلفة من الفلاسفة والأصوليين والفقهاء والمعجميين والنحويين، فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

(إشكالية التعريف المعجمي في القواميس المدرسية الجزائرية- أسماء الشهور أنموذجًا)[1]، و(مكوّنات التعريف في التراث العربي)[2]، و(التعريف المصطلحي عند الأصوليين- الإمام الشاطبي نموذجًا)[3]، و(الحدود النحوية في التراث: كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا)[4].

هذه الدراسات جلُّها استفاد منها البحث عمومًا، إلا أن العناية بالعملية التعريفية عند المنظّرين البلاغيين والمرجعيات الفكرية لهم، التي طُبعت ممارساتهم التعريفية، وأسهمت في تكوين طرائق خاصة للتعريف لديهم؛ تحقيقًا لمقاصدهم وأغراضهم، فليس ثمَّة دراسة في هذا المضمار تناولت هذا الجانب.

اقتضت طبيعة البحث اتّباع المنهج الاستقرائي الوصفي في متابعة تعريفات البلاغيين وفق أسس علمية إثر ممارستهم للعملية التعريفية، عبر أصداء الأنساق المعرفية.

وتتضمن الدراسة مقدمة وتمهيدًا، وأربعة مباحث، وخاتمة متبوعة بقائمة للهوامش والمصادر والمراجع على النحو الآتي:

المقدمة: وتشمل أهمية الدراسة، ودوافعها، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

التمهيد: حول تعريف التعريف وشرائطه وأقسامه.

المبحث الأول: التعريف المعجمي.

المبحث الثاني: التعريف المنطقي.

المبحث الثالث: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الرابع: النسق المعرفي.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج الدراسة.

التمهيد: حول تعريف التعريف، وشرائطه وأقسامه

لغويًّا هو: "الإعلام، وإنشاد الضالة، واعْتَرَفَ القومُ: سألهم، وقيل: سألهم عن خبر ليعرفَه، وقد تَعارف القوم: عَرَفَ بعضهم بعضًا... يقال: عَرَفَ فلانٌ الضالةَ أي: ذكرها، وطلبَ منْ يعرفها، فجاء رجلٌ يعرفها، أي يصفها بصفةٍ يُعلم أنه صاحبها"[5].

فالدلالة اللغوية للتعريف ارتبطت بالبيان والتوضيح والإعلام، والطريق المُوصل للكشف عن التصوّرات بصفات لفظيّة وخصائص تميّز المعرَّف وتفرّقه عن غيره؛ تحقيقًا للمعادلة الدلاليّة بينه وبين المعرِّف من جهة، وانسجامًا مع المبدأ التواصلي الذي لا يغيب عن العملية التعريفيّة من جهة أخرى.

أمّا عن الدلالة الاصطلاحيّة للتعريف فتجدر الإشارة إلى أن الشروع في بيانها سوف يتطرّق إلى الحديث عن مصطلحات المجال التي ارتبطت في البنية المفهوميَّة لها مع التعريف، فاقترنت به؛ إذ ورد لدى بعض المنظّرين الذين توجهت أنظارهم–مثلًا- إلى بيان الماهية والخصائص والصفات أنه جاء مرادفًا لمصطلحات نحو: الحدّ، والرسم، والمعرِّف، والحقيقة. كما ورد عند بعضهم الآخر الذي انشغل بالهدف التفسيري والتوضيحي الذي ينوط به التعريف مرادفًا لمصطلحات نحو: القول الشارح، واللفظ الشارح، والمتن الشارح، والشرح، والقول المفسّر، والمعادل الدلالي، والمفهوم. هذه المصطلحات المتعددة التي تنم عن تنوّع المرجعياتِ الثقافيّة للبيئات الفكريّة المختلفة التي تستثمره كلٌّ حسب مجالها المعرفي، فتبرز التطوّر الحاصل بها، فضلًا عن طرائق هذه البيئات في صياغة التعريف ولغته.

ومن أوائل مَن شرعوا في الحديث عن التعريف الفلاسفةَ والمناطقةَ. قال المنطقيون: "لا بدّ في المعرِّف من مميّز، فإن كان المميّز ذاتيًّا سُمّي المعرِّف حدًّا، وإن كان عرضيًّا سمّي المعرِّف رسمًا، وإذا اجتمع المميّزان سمّي رسمًا أكمل من الحدّ"[6] فالغرض من التعريف عند المناطقة ينصبّ على بيان طبيعة الخصائص الجوهرية والعرضية، وكأن هذا التعريف جواب لسؤال عن ماهيّة شيء ما، أو بعبارة أخرى جواب لقولنا: ما هو؟"[7]، وهو ما يبرز جليًّا في السؤالات الكثيرة والرد عليها في الفصل المُعنون بالنفسانيات العقليات في الحدود والرسوم، وهي الرسالة الحادية والأربعون في رسائل إخوان الصفا؛ لأن "معرفة حقيقة الأشياء هي معرفة حدودِها ورسومها"[8].

ويرد الحدُّ والمعرِّف مترادفين: "في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا"[9] فالغاية من التعريف عند الفقهاء والأصوليين هي التمييز والفصل، وليس بيان ذوات الأشياء وصفاتها كما هو الشأن عند المناطقة، وتجاوزًا للخلاف بين الفلاسفة والأصوليين، فمن الواضح مركزيّة التعريف ومحوريّته التي ارتبطت في البنيّة المفهوميّة لها بالحدّ والرسم.

هذا الترادف الذي امتدَّ أثره إلى تصريحات بعض منظّري البلاغة نحو السكاكي، بقوله: "إن الحدَّ عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة عن: تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو ما يتركَّب منهما"[10]. كما أضاف مصطلحات أخرى تطلق على العلاقة بين: المذكور والمحذوف من أجزاء الحقيقة ولوازمها، نحو الحدّ التام، والحدّ الناقص، والرسم التام، والرسم الناقص، "فالحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سمّي حدًّا تامًّا، وهو أتمَّ التعريفات، وإذا عرفت ببعض أجزائها سمّي حدًّا ناقصًا، وإذا عرفت بلوازمها سمّي رسمًا ناقصًا، وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سمّي رسمًا تامًّا"[11].

أمّا عن المغزى التفسيري الذي دخل إلى دائرة البنية المفهومية للتعريف فيبدو بارزًا في تسمية التعريف في كتب المنطق العربية بـ"اللفظ الشارح، والقول الشارح"[12]، وعند الغزالي يطلق الحدّ ليطلب به شرح اللفظ[13]، فالتعريف هو: التوضيح للغامض من باب الاستلزام والوجوب، الذي لا يمكن بيانه إلا به؛ لذا عدَّه الجرجاني "ذكر شيء تستلزم معرفتُه معرفةَ شيء آخر"[14]، وهو"المتن المعرِّف الذي يتضمّن كلَّ المعلومات التي من شأنها أن تكون بطاقة هُوية للمصطلح"[15]، فإذا كانت المصطلحات أدوات المعرفة ومفاتيحها يشترط في صياغتها التكثيف الدلالي، فما ذلك إلا لأن التعريف يتوسّع بالشرح والتوضيح والتعبير بوصف لغوي يكشف عن استيعابه لكل خصائص الموجودات وسماتها، التي تسعى العمليّة التعريفيّة إلى التعبير عنها، بعد أن اختزلتها لغة المصطلح، التي تنصّ شرائط صياغتها على الإيجاز والاختصار.

ولأهمية نظرية التعريف في بناء الكينونة الذاتية للعلوم والضبط المنهجي لها، وضع النظّار شرائط للتعريف منها: كونه جامعًا لموضوعاته، مميِّزًا بينه وبين غيره، "فالحدّ عند ابن المقفع مقال وجيز دال على ذات الشيء المحدود"[16] الذي يتصف بالقالبيّة بعيدًا عن

المحدوديّة، مستخدمًا المميّزات الدلاليّة التي تخصّص المعنى المطلوب، وتحترز عن الألفاظ الغريبة والموحشة والمشتركة والمتردّدة والمجازية؛ إذ ينبغي أن "يورد في الحدود الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها...ويختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة"[17]. هذا الوضوح العباري الذي يستلزمه اجتناب التعريف بالخفي، أو التعريف بالمجهول، أو تعريف الشيء بنفسه، أو بما لا يعرف إلا به وبما يساويهما ممّا يحقق التعادل الدلالي بين المعرَّف والحدّ بالمساواة بينهما، بحيث لا يكون فيه "زيادة تخرج فردًا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره"[18]؛ لأن المساواة تشترط في التعريف صحة الاطّراد والانعكاس، فإذا منع اطّراده وانعكاسه عُرف ما به من الزيادة والنقصان[19].

من هنا تتفاوت التعريفات من حيث الكفاية التعريفيّة، بين تعريفات استوعبت الخصائص التصنيفية للمفهوم: الجوهرية والعرضية منها، فميزّته عن غيره من المفاهيم، حتى غدا التعريف أداة كاشفة له في المنظومة المفهوميّة، وبين أخرى قصُرت عن الوصول لهذه الدرجة؛ الأمر الذي بدت فيه التعريفات متباينة داخل الحقل المعرفي الواحد، فضلًا عن تباينها للمعرَّف الواحد داخل الحقل نفسه عند أكثر من مصنِّف، بل تتباين- أيضًا-عند المصِّنف الواحد، هذا التباين الذي يُعزى إلى عدم وجود قواعد تحدّد الاعتبارات العلمية والغايات المنشودة في تقديم المعلومات الدلالية التي تنظم بناء التعريف وما يطرأ عليه من جديد؛ الأمر الذي تتراءى آثاره بارزة في تباين طرائق التعريف وأقسامه، وكيفية صياغة لغته، هذا المبدأ الذي صاغه القاسمي بقوله: "إنَّ الاختلاف حول الغرض من التعريف يقود إلى الاختلاف في طرائق التعريف ووسائله"[20].

وبناءً عليه تتعدد طرائق التعريف وصياغته تبعًا للغاية المستهدفة منها عند مختلف منظّري البيئات الفكرية وتصوّراتهم للمقصد من علومهم المعرفية، هذه الأقسام التي جاءت متماشية مع أقسام الدلالة في مثلث (أوغدن وريتشاردز) الذي ينظّم العلاقة بين الكلمة والشيء والمفهوم (القاسمي)[21]، فانقسمت بناءً عليه إلى ثلاثة أقسام من التعريف:

القسم الأول: التعريف المعجمي، ويسمّى كذلك التعريف اللغوي، والتعريف العلاقي، والتعريف الاسمي، والتعريف اللفظي، ويختص بمعالجة الكلمة بوصفها اسمًا لا شيئًا ولا مفهومًا؛ لذا فهو معنيٌّ بالأسماء لا الذوات والأشياء، وإيضاح المراد منها في العبارة اللغويّة

الواحدة مع مراعاة سياقها اللغوي؛ لذا فهو من مناط اهتمام اللغويين والمعجميين الذين يحرصون على تزويد مستعملي المعاجم بالسمات الدلاليّة المتضمّنة للوظيفة التمييزيّة للألفاظ، ويستعين التعريف المعجمي بوسائل نحو: التعريف بالترادف، والتعريف بالضدّ، والتعريف بالمثال، والتعريف بالوظيفة، والتعريف بالتقسيم، والتعريف بالاشتقاق.

القسم الثاني: التعريف المنطقي، ويسمّى التعريف الجوهري، والتعريف الحقيقي (الشيئي) الذي يختص بمعالجة الشيء وبيان ماهيته وخصائصه الجوهرية والعرضية، التي تقدّم تصوّرًا يمكّن من إدراك الحقائق الذاتيّة للمعرَّف والتمييز بينه وبين غيره من الأجناس، وهو من مناط اهتمام المناطقة؛ إذ جعلوه على أنواع: التعريف بالحدّ بذكر جنس المعرَّف وفصله وهو أتمّها، والتعريف بالرسم بذكر الجنس القريب وخاصيته، والتعريف بالوصف بذكر الصفات العرضية لا الجوهرية.

القسم الثالث: التعريف المصطلحي، الذي يختص بوصف موقع المفهوم تمييزًا له عن غيره من المفاهيم المشابهة في المنظومة المفهوميّة أو الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، فضلًا عن تحديد الخصائص الجوهرية له، هذه السمة المنطقية التي يتفق فيها التعريف المصطلحي مع التعريف المنطقي. وهو ما يؤكّد أن هذه الأقسام إن بدا عليها انشغال كل قسم بما يخصّه، إلا أن ذلك لا يعني التنافي أو التعارض بينهم.

المبحث الأول: التعريف المعجمي

على الرغم من عناية المعجميين بمثل هذا النوع من التعريف الذي استحوذ على معالجة الكلمة في سياقاتها اللغوية المختلفة الشعرية والقرآنية والنثرية، إلا أن أثرهم قد امتدَّ إلى البلاغيين في تعريفاتهم للمصطلحات البلاغيّة، فاستمدّوا صوره المتعددة من:

1.1 التعريف الاشتقاقي

بتكرار الاشتقاق من مادة المصطلح إثر التعريف به، نحو تعريف ابن المعتز للرجوع بقوله: "هو أن يقول شيئًا ويرجع عنه"[22] ، فتكررت المادة نفسها في التعريف (يرجع)، والأمر نفسه في تعريفه للتجنيس بقوله: "وهو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعر وكلام، ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها"[23]، وواضح أن الاشتقاق من الكلمة جاء أكثر من مرّة، بقوله: "تجانس"، و"مجانستها".

ولم تقف الاستعانة بالتعريف الاشتقاقي عند الأوائل من أمثال ابن المعتز، بل امتدت إلى المتأخّرين أمثال الحاتمي في تعريفه للكناية، بقوله: "هو أن تكني العرب بالشيء عن غيره"[24]، وابن رشيق في حديثه عن التتبيع، بقوله: "قوم يسمّونه المتجاوز، وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه، ويذكر ما يتبعه في الصفة"[25]، والسكاكي على تأخّره الزمني ومنهجه المنطقي قد استعان بالتعريف الاشتقاقي في حديثه عن الاستتباع: "وهو المدح على وجه يستتبع مدحًا آخر"[26]، وهو ما تكرّر عند القزويني في تعريفه-أيضًا- للاستتباع[27]، وسلك أصحاب البديعيات المسلك نفسه في التعريف بمصطلحاتهم البلاغية، نحو الرضي في تعريفه للتخيير بقوله: "وهو أن يأتي الشاعر ببيت يسوّغ فيه أن يُقفى بقواف شتى، فيتخيّر منها قافية مُرجّحة على سائرها"[28].

والمتأمّل لهذا النمط من التعريفات الاشتقاقيّة يجد أن التعريف بها لم يؤدِّ أولى مهامه، وهي إجلاء ما جاء غامضًا مبهمًا في المعرَّفات، بل جاء التعريف مستعينًا بمعرِّفات هي نفسها من مادة المعرَّفات، وهو ما يعدّ عيبًا واضحًا في العملية التعريفية، التي يفترض فيها الكشف عن الغامض بالواضح الجلي، لا بما يساويه في الغموض وعدم الوضوح، وهو ما لا يحقق بالتأكيد مبدأ التكافؤ اللغوي بين الطرفين (المعرَّف، والتعريف)، ولعلّ هذا يكشف عن الدقة التي تعوزها العملية التعريفية من شروط وأحكام، إذا انتفت باءت العملية بالفشل وعدم تحقيق المقصد منها، فالشهاب الحلبي انتبه لدقة اختيار اللفظ في تعريفه للرجوع بقوله: "وهو أن يعود المتكلم على كلامه السابق بالنقيض لنكتة"[29]. هذا التعريف الذي انتبه فيه منشؤه إلى استبعاده للفظة (يرجع) واستبدال كلمة (يعود) بها؛ لذا فليست مسألة صياغة التعريفات بالعملية السهلة الاعتباطية التي تجري دون منهجية علمية.

1.2 التعريف بالترادف

تبدو مسألة الترادف من المسائل التي وقع حولها الخلاف، وبصرف النظر عن تفنيد الآراء في هذه المسألة بالتأييد أو الإنكار لها، فقد وقعت في استعمالات البلاغيين في تعريفهم بالمصطلحات البلاغية، فالمعاظلة عند أحمد بن يحيى هي: "مداخلة الشيء في الشيء، يقال: تعاظلت الجرادتان، وعاظل الرجل المرأة: إذا ركب أحدهما الآخر، وإذا كان كذلك، فمحال أن ينكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من بعض"[30].

واضح من التعريف ارتكازه على المعنى اللغوي في التعريف بالمعاظلة، التي جاءت مرادفة للمداخلة والركوب، هذان المعنيان اللذان اعتمدهما المنظّر في تعريفه الاصطلاحي للمعاظلة بمداخلة الكلام بعضه بعضًا، وهو ما عارض فيه العسكريُّ قدامةَ إثر استبعاده لهذا الترادف اللغوي ومخالفته في التعريف للمعاظلة بأنها: "فاحش الاستعارة" بقوله: "والمعاظلة في أصل الكلام، إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضًا، وسمّي الكلام به إذا لم ينضد نضدًا مستويًا، وأركب بعض ألفاظه رقاب بعض، وتداخلت أجزاؤه، تشبيهًا بتعاظل الكلاب والجراد"؛ مؤكدًا على صحة ذلك بنفي تسمية قدامة القدم بالحافر بأنها: "ليست بمداخلة كلام في كلام، وإنما هو بُعدٌ في الاستعارة"[31].

ومن المصطلحات التي استعان المنظّرون بالترادف في التعريف بها المواربةُ؛ إذ جاءت مرادفة للفساد، هذا المعنى اللغوي الذي لم يبعد عن دائرة التعريف بها عن بعض المنظّرين نحو المصري، الذي صرَّح في مطلع تعريفه بها بأنها من "وَرَبَ العرق بفتح الواو والراء إذا فسد، فهو ورِب بكسر الراء"، فأورد هذه الدلالة التي تناصت مع دلالتها في المعاجم اللغوية[32]، التي لم تبعد عنده عن دلالتها أو حقيقتها على حد قوله، وهي "أن يقول المتكلم قولًا يتضمن ما ينكر عليه بسببه؛ لبعد ما يتخلص به منه، هذا إن فطن له وقت العمل وإلا ارتجل –حين يُجْبه به– ما يخلصه منه من جواب حاضر أو حجة بالغة، أو تصحيف كلمة أو تحريفها، أو زيادة في الكلام أو نقص، أو نادرة معجبة، أو ظُرفة مضحكة"[33].

كذلك الإيغال ورد في لسان العرب بمادة (وَ غَ لَ): "توغل في الأرض: ذهب وأبعد فيها... وفي الحديث: إن هذا الدين متينٌ فأوْغل فيه برفق؛ يريد: سِرْ فيه برفق، وابْلُغ الغاية القصوى منه بالرفق...والإيغال: السير السريع"[34]، هذا الترادف الذي ينصّ على بلوغ الحد وتجاوزه، استعان به المنظّرون في تعريفهم للإيغال، وذكروه صراحة بقولهم: "أوغل في الأرض الفلانيّة أي: بلغ منتهاها، أو ما قاربه، فكأنّ المتكلّم قد تجاوز حدّ المعنى الذي هو آخذ فيه، وبلغ إلى زيادته عن الحد"[35].

والإلغاز والتعمية، ورد معناها في لسان العرب بمادة (لَ غَ زَ) : "ألْغز الكلام وألغز فيه: عمّى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره"[36]، هذا الترادف الذي يتكرر في التعريف، فهو "أن يريد المتكلم شيئًا فيعبر عنه بعبارات يدلّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه"[37].

1.3 التعريف بالتقسيم

ومن أوائل مَن اعتمد التقسيم آلية في التعريف بالمصطلحات البلاغية ابنُ المعتز، في تعريفه لعدد منها، نحو الالتفات، إذ قسّمه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: انصراف المتكلم عن الإخبار إلى المخاطبة. القسم الثاني: انصراف المتكلم عن الخطاب إلى الإخبار. القسم الثالث: انصراف المتكلم عن الإخبار إلى التكلّم[38]، فوقع الالتفات عنده في حركة تحول الضمائر من الإخبار إلى المخاطبة، ومن الخطاب إلى الإخبار، ومن الإخبار إلى التكلّم. دون أن يمتدّ إلى حركة التحوّل في الضمائر من التكلّم إلى الإخبار، ومن التكلّم إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى التكلّم، على نحو ما توسّع فيه غيره من المتأخّرين، وهو ما يتناسب مع طبيعة البدايات من عدم النضج والاطلاع على السابق.

ومن المصطلحات البلاغية التي أبرزت عناية المنظّرين بالتعريف بالتقسيم التجنيسُ؛ إذ تعددت ضروبه عندهم، من تجنيس مطلق، ومستوفٍ، وناقص، ومن مستوفٍ تام، ومختلف، إلا أن هذه العناية لم يفتها تسمية كل قسم بمعرَّف ومعرِّف، ولعلّ هذا ما يميّز هذه المرحلة المتأخّرة زمنيًّا نسبيًّا من كثرة التقاسيم[39].

ويتردد التعريف بالتقسيم بوصفه آلية في التعريف للضبط المنهجي والتمييز المصطلحي نحو الطباق في التمييز بينه وبين التكافؤ؛ إذ وصف ابن حجة فعل المصري بقوله: "لقد شفى زكي الدين بن أبي الإصبع القلوب فيما قرّره، فإنه قال المطابقة على ضربين: ضربٌ يأتي بألفاظ الحقيقة، وضربٌ يأتي بألفاظ المجاز، فما كان بلفظ الحقيقة سمّي طباقًا، وما كان بلفظ المجاز سمّي تكافؤًا"[40].

كما يعيب التعريف بالتقسيم عند بعض المنظّرين عدم تعريف كل قسم بمعرَّف يميّزه عن غيره، على نحو ما عاب ابن أبي الإصبع طريقة ابن المعتز في أقسام رد الأعجاز على الصدور، بقوله: "ولم يضع ابن المعتز لهذه الأقسام اسمًا يُعرف بعضها من بعض، والذي يحسن أن تسمّى به القسم الأول: تصدير التقفية، والثاني: تصدير الطرفين، والثالث: تصدير الحشو"[41].

ويمكن أن تدخل كثرة التفريعات والتقسيمات إلى الباب الواحد ضمن ما يعيب التعريف بالتقسيم، هذه الكثرة التي تقود –بلا شك– إلى انتفاء الدقة والصواب بالتعميم

وعدم التحديد والتمييز بوضع كل مصطلح أمام ما يساويه ويعادله من التعريف، فمثلًا ابن قتيبة، يدرج تحت باب الحذف والاختصار ما يقارب عشر صور من وجوهه، من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ومن أن يكون الكلام مبنيًّا على أن يكون له جوابًا، فيحذف الجواب اختصارًا، ومن حذف الكلمة والكلمتين...إلخ هذه الوجوه، والأمر نفسه يتكرّر في تعريفه بباب مخالفة ظاهر اللفظ لمعناه؛ إذ اشتمل على أكثر من عشرين صورة، لم يسعَ إلى التعريف بها أو تمييزها عن غيرها[42]، هذا الصنيع يتكرر من ابن رشيق في إدراجه لعدد من الظواهر تحت باب الإشارة، كالتعريض، والكناية والتمثيل، والرمز، والتورية، والكناية[43].

1.4 التعريف بالمثال

اتّخذ بعض المنظّرين من المثال آلية للتعريف بالمصطلح البلاغي، هذا التنظير الذي بدت ملامحه جلية عند المنظّرين في مرحلة النشأة، فأبو عمرو بن العلاء في قوله للفرزدق: "ولا أعلم قولًا أحسن من قول ذي الرُّمَّة: وساق الثريا في ملاءته للفجر، فصير للفجر ملاءة، ولا ملاءة له، وإنما هو استعار هذه اللفظة، وهو من عجيب الاستعارات"[44]، فلم يذكر في نطاق تعريفه بالاستعارة سوى المثال، الذي يكشف عن تعريف علائقي، يهتم بالعلاقات بين الكلمات في إطار الأصول اللغوية لها، والنمط نفسه يتكرّر مع الأصمعي في سؤاله لأبي العيناء عن التفاتات جرير، يكتفي بالتعريف به من خلال التعليق على المثال، إذ يقول معلقًا على قول جرير:

أَتنسى إذْ تُودِّعُنا سُليمى بعودِ بَشامةٍ سُقي البَشامُ

"ألا تراه مقبلًا على شعره، ثم التفت إلى البشام فدعا لها"[45]، فالمرجعية الأولى في التعريف عند الأصمعي هي المثال، والأمر نفسه يتكرر عند ابن المعتز في تعريفاته لعدد من ظواهر البديع؛ إذ يكتفي بإيراد المثال، نحو تعريفه للاستعارة، إذ صدّر الحديث عنها بقوله: ومن الشعر البديع قوله: "والصبح بالكوكب الدرّي منحور"، ثم أورد تعريفًا علائقيًّا للاستعارة، فقال "هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عُرف بها"، ثم عاد مرة أخرى للارتكاز على المثال في التعريف بقوله: "مثل أمّ الكتاب، وجناح الذل، ومثل قول القائل: الفكرة مخ العمل"[46]، وكما هو واضح فالمثال هو الوسيلة في التبيين والإيضاح

عمّا جاء غامضًا من التعريف، ويتكرر هذا النمط من التعريف عند ابن المعتز في تعريفه لعدد من الظواهر نحو: تأكيد المدح بما يشبه الذم، وتجاهل العارف، والهزل يُراد به الجدّ، وحسن التضمين، وحسن الابتداءات. وعتاب المرء نفسه،[47] هذا النمط التعريفي الذي تبدو سلطته على تلك المدّة الزمنية المتقدمة نسبيًّا، فضلًا عن اتساقه في المقام الأول مع منهجية فكرية لطائفة من المنظّرين، اكتفوا بالتقويم الذوقي غير المعلّل سواء في: الإعلاء والسؤال المتكرر بصيغة: (أفضل، وأحسن، وأجود، وأشعر)[48]، أو الحطّ والتقليل بصيغة: (أعيب، وأسوأ، وأفسد... إلخ هذه الصيغ التفضيلية). هذه الطريقة في التأليف إثر تعريفها بالمصطلح البلاغي لا شك أنها جعلت النمطَ التعريفي بالمثال مستحوذًا على مساحات كبيرة من تفكير فئة من المنظّرين كالمرزباني في حديثه عن فساد التفسير يكتفي في بيانه بالتعليق على قول بعض المحدثين، وبيان خطئه، دون إيراد تعريفٍ للتفسير، وهو ما يتكرر منه في حديثه عن التناقض، وابن رشيق كذلك في حديثه عن التعريض، والكناية والتمثيل، والرمز، والحذف، والتورية[49].

1.5 التعريف الوظيفي

تأتي الوظيفة بوصفها إحدى آليات التعريف عند المنظّرين البلاغيين، فالمبرّد في تعريفه للكناية يذكر أنها تأتي على ثلاثة وجوه، منها التعمية والتغطية، والرغبة عن اللفظ الخسيس[50]. هذه الوظائف التي تتحقق عبر استخدام الأسلوب الكنائي لا تستطيع أن تغني عن التعريف الذي يوضح ماهية الكناية وليست وظيفتها. وتتصاعد العناية بالوظيفة عند المعنيين بمعالجة الإعجاز في العبارة القرآنية، إذًا الوظيفة هي المقصد والغاية من التعريف عندهم، فالتكرار والاختصار عند ابن قتيبة من مذاهب العرب ورسومهم في الكلام، ويستعملان من أجل "إرادة التوكيد والإفهام... والتخفيف والإيجاز"[51]، وابن الأثير في تعريفه للتفسير بعد الإبهام يحصر الحديث عنه في ذكر وظائفه؛ إذ يستعمل "لضربٍ من المبالغة، فإذا جِيء به في كلام، فإنما يفعل ذلك لتفخيم أمر مبهم وإعظامه؛ لأنه هو الذي يطرق السمع أولًا"[52]، أمَّا ابن أبي الإصبع فيصرّح أن حدَّ التشبيه يقتصر على وظائفه في الكلام من "إخراج الأغمض إلى الأظهر... وإخراج ما لا تقع عليه الحاسّة إلى ما تقع عليه الحاسة... وإخراج ما لم تجرِ به العادة إلى ما جرت به العادة، وإخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بالبديهة"[53]، فواضح من التعريف ارتكازه على وظائف

التشبيه، بالرغم من التأخّر الزمني نسبيًّا لابن أبي الإصبع، واستقرار التعريف بالتشبيه، إلّا أنّ المقصد من التعريف يظل له الصدارة في التعريف بالظاهرة، وليس التعريف في ذاته: ماهياته، وأوصافه، وخصائصه. كذلك عدَّ المبالغة في التشبيه وظيفة للاستعارة إثر التعريف بها عند القزويني، فالاستعارة الضرب الثاني من المجاز هي "ما كانت علاقة تشبيه معناه بما وُضع له... فيقال: إن اللفظ نُقل من مسمّاه الأصلي فجعل اسمًا على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه"[54]، فاقتصر النمط التعريفي للاستعارة عند النظر إلى متابعة الجانب العلائقي للكلمات –ما كانت عليه في وضعها اللغوي، وما نُقلت له– على العلاقة المدركة بين الطرفين، وهي العلاقة التشبيهية، وأداة الإدراك المحققة لها، وهي المبالغة[55].

المبحث الثاني: التعريف المنطقي

لم يكن استخدام مصطلح الحد –أحد أقسام التعريف المنطقي– بعيدًا عن تناولات المنظّرين البلاغيين في تعريفاتهم للمصطلحات البلاغيّة، ولا سيّما الدعوة إلى التمييز بين المصطلحات وخصوصيتها، ليشمل التعريف أجزاء المعرّف كلّها، ويمنع من دخول غيره فيه، وهو ما بدا في تعليق الآمدي على الرديء من استعارات أبي تمام، بقوله: "إنّ للاستعارة حَدًّا تصلح فيه، فإذا تجاوزته فسدت وقبحت...فإن حدود الاستعارة معلومة" [56] . كذلك ابن رشيق يذكره صراحة في تعريفه للشعر إذ يقول: "الشعر يقوم بعد النية من أربعة أشياء: اللفظ، والوزن، والمعنى، والقافية، فهذا هو حدُّ الشعر"[57]، فابن رشيق في تقديمه لحدّ الشعر اتّجه إلى التعريف بالأجزاء أو باللوازم التي يتركب منها الشعر؛ ليتناول جميع ما يتشكّل منه ويدخل فيه، وبالتالي يخرج منه ما ليس فيه، وهو ما بدا جليًّا في حرصه على استبعاد بعض الأجناس الأدبية نحو القرآن الكريم وكلام النبي– ﷺ – تمييزًا للشعر عن غيره من الأجناس التي قد تشترك معه في الماهية. وتعريف الحدّ نفسه يتكرر عند ابن سنان الخفاجي في تعليقه على تعريفات البلاغة، وعدم وفائها بالمقصد من الحدّ؛ لوقوفها عند بيان الصفات والأغراض دون بيان الماهية والحقيقة؛ لذا عدّ حدّ البلاغة بأنها لمحة دالة مثلا وصفة من صفاتها، وليس حدًّا حاصرًا لها يحيط بمفهومها[58].

والدلالة نفسها تتكرر عند عبد القاهر الجرجاني في تعريفه للضرب الثالث من الاستعارة الذي خصّه بالحدّ دون الضربين الآخرين، "وهو الصميم الخالص من

الاستعارة، وحدُّه أن يكون الشبه مأخوذًا من الصور العقلية"[59]؛ إذ عدّ هذا الضرب من الخصائص الجوهرية التي تميّز الاستعارة؛ لما فيه من الخفاء النقلي، الذي يكون بمثابة الركيزة الأساسية والنواة التعريفيّة له؛ لأن وجهَ الشبه الحاصل بين طرفي الاستعارة حاصلٌ من صور عقليّة، فالحدّ عند عبد القاهر الجرجاني يراد به بيان الماهية والشيئية التي تبيّن حقائق التعريف، التي ارتكزت في تعريفه للاستعارة على الجانب النقلي، الذي يشترك فيه مع الضربين الآخرين، فذكر "الجنس القريب للشيء المعرَّف الذي يجمعه مع غيره من الأنواع المنصوبة تحت ذلك الجنس، ثمّ ذكر فصل الشيء المعرَّف، أي ما يميزه عن غيره من الأنواع المنصوبة تحت ذلك الجنس"[60]، فالجنس القريب المجموع تحته كل ضروب الاستعارة هو: النقل، والفصل الذي ميّزه عن غيره هو: الخفاء النقلي الحاصل من الصور العقلية.

وكما هو واضح أن تعريف الحدّ استنبطت دلالته من تعليقات البلاغيين[61]، دون ذكر تعريفه صراحة مقابل الاكتفاء بالمصطلح، حتى أعلن السكاكي التصريح بالمصطلح والتعريف معًا، فقال "الحدّ: عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو ما يتركب منهما، تعريفًا جامعًا مانعًا، ونعني بالجامع: كونه متناولًا لجميع أفراده -إنْ كانت له أفراد- وبالمانع: كونه آبيًا دخول غيره فيه... وكثيرًا ما نغيّر العبارة فنقول: الحدّ هو وصف الشيء وصفًا مساويًا"، وانطلاقًا من هذين التعريفين اللذين أوردهما السكاكي للحدّ، وطبقًا للمذكور أو المحذوف من الحقيقة وأجزائها ولوازمها، فينقسم الحد إلى: أربعة أقسام: "الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها، سمّي حدًّا تامًّا، وهو أتمّ التعريفات. وإذا عرفت ببعض أجزائها سمّي: حدًّا ناقصًا. وإذا عرفت بلوازمها سمّي: رسمًا ناقصًا. وإذا عرفت بما يتركّب من أجزاء ولوازم سمّي: رسمًا تامًّا"[62].

فالتعريف بالحدّ التام هو استيعاب لماهية المعرّف وخصائصه الجوهرية والحقيقية بآليتين تميّزانه: هما الجنس، والفصل، فالجنس تمييز للمعرّف بذكر ما يقاربه، والفصل تمييز لهذا المقارب عن طريق الفصل[63]، أمّا الحدّ الناقص فيكون في التعريف ببعض أجزاء الحقيقة، مع الاستعانة بهاتين الآليتين: (الجنس، أو الفصل).

ويأتي التعريف بالرسم للعدول عن الإحاطة بالماهية، وبيان طبائع المعرّف وفصوله إلى الإدراك بالتمييز والكشف عن لوازمه وخواصه، أو بمعنى آخر العناية بالصفات

واللوازم التي لا تتعدّى إلى الصفات الجوهرية الذاتية للمعرَّف، بل تقف عند الصفات العرضية له غير اللازمة التي تميزه عن غيره لكنها لا تحيط به.

ويبدو أن عناية البلاغيين قد انصرفت إلى التركيز على مادة الحدّ وشروطه دون العناية بتقسيماته وتفريعاته، التي دمغت بطابعها هيكلة البناء المعرفي للعلوم عند المناطقة، وامتدت -بالطبع- إلى معظم المنظّرين البلاغيين -باستثناء ابن أبي الإصبع المصري- على مستوى التأطير فحسب دون التطبيق، فالسكاكي اكتفى بذكره ببيان أقسام الحدّ على المستوى التنظيري دون أن يشغل اهتمامه بممارسة هذه الأنواع ممارسة تطبيقية إثر التعريف بالمصطلحات البلاغية، وتماشيًا مع هذا المنطلق اتجه التركيز على الحديث عن شروط الحدّ وما ينتقض هذه الشروط، ليروم تعريفًا بلاغيًّا مختصًّا بكل معرَّف لا يلتبس بغيره، كاشفًا عن كل خصوصيته الحقيقية وخصائصه الذاتية، محترزًا من نوعٍ من التعريفات من قبيل تعريف المجهول بالمجهول، والتعريف بما لا يعرف إلا به؛ تحصيلًا لتعريفات جامعة -تتناول جميع ما يتشكّل منه المعرّف -ومانعة- لا تدخل فيه ما هو خارج عنه، ولا تخرج منه ما هو داخل فيه- أي تتسم بالقالبية والمحدودية أو بالوصف المساوي والتكافؤ الدلالي، التي من صحتها قبول الطرد والعكس بين المعرَّف والتعريف[64].

هذه السمات المنهجية تبدو آثارها جلية في التصنيف التعريفي عند السكّاكي في تعريفه للمجاز بأنه: "الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالًا في الغير، بالنسبة لنوع حقيقتها، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع"[65]، والذي يقرنه بتعليقات من قبيل: "قولي: "بالتحقيق" احترازًا ألّا تخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز، نظرًا إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له".

هذا التعليق الاحترازي الذي يبدو فيه الحرص على بيان أفراد المعرَّف الداخلة في التعريف، فالاستعارة أحد مكونات التعريف وأجزائه، ولا يكتفي السكّاكي بهذا التعليق الاحترازي، بل يتبعه باحتراز ثانٍ تعليقًا على قوله: "استعمالًا في الغير بالنسبة لنوع حقيقتها"؛ إذ يقول: "احترازًا عمّا إذا اتّفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها". هذا الاحتراز الذي يكشف عن صفات جوهرية ذاتية بمثابة اللوازم التي تميّز المجاز عن الحقيقة بكل تمظهراتها اللغوية والشرعية والعرفية. أمَّا عن الاحتراز الثالث فيرد في قوله: "قولي مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، احترازًا عن الكناية"،

فكما حرص على بيان الأفراد الداخلة في مكوّنات التعريف وأجزائه نحو الاستعارة، حرص أيضًا على بيان ما يخرج من هذه المكوّنات نحو الكناية ويمنع دخولها فيه؛ ليروم تعريفًا جامعًا مانعًا.

هذا التفنيد لمكوّنات التعريف، والتعليقات الاحترازية عليه من قبل معظم المنظّرين البلاغيين، يبدو أنه كان الاستخدام البديل عن مصطلحات المناطقة من الرسم والحدّ، التي وصفها السكّاكي بأنها ممّا تمجُّه الأذن[66]؛ لذا فلا غرابة أن يتكرر مسلك السكّاكي عند القزويني[67] في تعليقه على تعريف الحقيقة والمجاز؛ إذ يتكرر هذا البديل(الاحتراز) سبع مرات، هذه الكثرة التي تؤكّد أن التعبير بالاحتراز يوازيه في الدلالة بيان حقيقة المعرَّف وماهيته ومكوناته وخصائصه الجوهرية التي تميّزه عن غيره، وما يشتمل عليه، وما يخرج منه؛ وهو ما يمثّل تحصيلًا لمجموع مكوّنات التعريف المختلفة التي يتألّف منها المعرَّف، لتكون النتيجة هي المساواة بين المكوّنين: (المعرَّف والتعريف).

الاحتراز= التعريف بالحدّ والرسم= الجامع المانع

وتتجلّى أمارات العملية الاحترازية في إجراء التعريف وتصنيفه ضمن المنظومة المفهومية التي ينتمي لها في زيادة الاحترازات التي تدمغ التعريف بخصوصية تميّزه عن غيره، وتخرجه من دائرة الاشتراك عند المنظّرين البلاغيين، فابن الأثير في تعريفه للاستعارة يفنّد المتداول من تعريف الاستعارة، فهي: "نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما، وهذا الحدُّ فاسد؛ لأن التشبيه يشارك الاستعارة فيه"[68]، فالاستعارة والتشبيه يشتركان في قيامهما على جهة النقل والمشاركة بين الطرفين، فلا وجه لخصوصية الاستعارة وتمييزها عن التشبيه، ومن ثم يعدّ الحدّ فاسدًا لإخلاله بعماده الرئيس وهو: بيان ماهية المعرَّف وحقيقته المميّزة له. ولصحة الحدّ يضيف ابن الأثير احترازًا للتمييز والتحديد وهو "مع طيّ ذكر المنقول إليه؛ لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختصّ بالاستعارة، وكان حدًّا لها دون التشبيه"، ولاشك أن اتباع هذا المسلك الاحترازي في التصنيف سيضفي على العملية التصنيفية الدقة والتحديد؛ ولذا لا غرابة أن ينتهج المُنَظِّر هذا المسلك في إجراء التعريف وصياغته لمصطلحات المنظومة البلاغية، فابن الأثير يكرره في التعريفات المتداولة التي يعوزها التحديد[69]، فالإطناب يستند في التعريفات المتداولة له على الدلالة اللغوية له من المبالغة والشدة والزيادة، هذه المترادفات اللغوية التي لا تختص

بنوع واحد من الأنواع الدلالية أو التركيبة، وإنما توجد فيهم جميعًا؛ لذا "ينبغي أن يفرد هذا النوع من بينها، ولا يتحقق إفراده إلا بذكر حدّه الدال على حقيقته، الذي يحدّ به أن يقال: هو زيادة اللفظ عن المعنى لفائدة، فهذا حدّه الذي يميّزه عن التطويل"[70].

فيبرز من كيفية صياغة ابن الأثير للتعريف أن قوامه بيان الحقائق والماهية تمييزًا وتحديدًا لمكوّنات التعريف، سواء في نفي المشترك بينه وبين غيره من مصطلحات المنظومة، أم بذكر ما يختصّ به دون غيره. فاستبعاده "للمبالغة" من باب بيان المشترك بين الإطناب وبين غيره من الأنواع الدلالية والتركيبية التي تنتمي للمنظومة، وإضافة "الفائدة" من باب ذكر الصفة الجوهرية والذاتية للإطناب؛ لذا فالاستبعاد والإضافة ما هي إلا إجراءات وآليات للصياغة المقصد منها هو التمييز والتحديد لمكوّنات التعريف: جنسًا (في الصلة بينه وبين الأصل المنتمي له)، وفصلًا (في صفته الذاتية).

هذا التأطير لمكوّنات الحدّ من الجنس والفصل التي ترد في الصياغة التعريفيّة للمصطلحات على شكل مفاهيم دون ذكر مصطلحاتها صراحة كانت سمتًا غالبًا لتناولات معظم المنظّرين البلاغيين باستثناء ابن أبي الإصبع المصري في تعليقه على جواز تسمية المجاز إيجازًا بقوله: "للتسميات علاماتٌ تعرف بها المسمّيات، ومن سمّى النوع باسم الجنس فهو غير معرِّف لذلك النوع، فإنك لو قلت في حدّ الإنسان: هو حيوان من غير ذلك الفصل لكنت غير معرّف لحقيقته؛ لكونك لم تأتِ إلا بالقدر المشترك دون القدر المميز"[71]، فالتعريف الحقيقي أو المنطقي يقوم على آليات ثلاث، يجب التفريق بينها، وهي: الجنس، والنوع، والفصل.

فالجنس أصل، والنوع فرع، والفصل: صفة ذاتية. فالإيجاز (إخراج المعاني في قوالب ألفاظها الحقيقية الموضوعة لها) أصلٌ، والمجاز (بجميع صوره التأويلية) فرعٌ، ولكل فرع فصلٌ وصفةٌ ذاتيةٌ له تميّزه عن غيره؛ لذا لا يصح تسمية المجاز بالإيجاز أو النوع باسم الجنس.

ويبدو أن السبب في قلّة استعمال المصطلحات من قبيل الجنس والفصل يمكن أن نعزوه إلى استبعادهم لمثل هذا النوع من المصطلحات التي طبعت بطابع المناطقة ومنهجهم في البناء الفكري لمعارفهم. ولعل هذا السبب كان وراء غياب هذه المصطلحات دون غياب مفاهيمها، التي مهّدت لظهور ما يعرف بالتعريف الاصطلاحي.

المبحث الثالث: التعريف الاصطلاحي

توجّهت العناية إلى استثمار الجانب المفهوميّ الذي يسعى إلى بيان الحقائق الجوهرية والخصائص الذاتية والعرضية -المفارقة واللازمة، والتامّة والناقصة- للمعرَّف وأجزائه، تحديدًا لموقعه في المنظومة البلاغية، وتمييزًا له عن غيره من المفاهيم المنتمية معه في المنظومة وعلاقاته بها؛ لبيان الفرق بين ما للمعرَّف من ذاته وبين ما له من غيره؛ لذا لا غرابة في القول بأن "التعريف المصطلحي يتبع المنهجية المنطقية في التعريف"[72]؛ أي يتفق كلٌّ من التعريف المصطلحي والتعريف المنطقي في الكشف عن الماهية والأجزاء والخصائص التعريفية لكل من المعرَّف والملفوظ التعريفي؛ نظرًا لما بينهما من إمكانية الاستبدال والتكافؤ.

والتعريف الاصطلاحي هو تعريف بحسب المفهوم لا الدلالة، أي بحسب صيغ توافقية تحمل مؤشّرات ضابطة له في منظومة المفاهيم التي ينتمي لها؛ لتكون شيفرات خاصة للكشف عنه دون غيره في البناء المعرفي له، وليس بحسب صياغة البُنى الدلالية من الألفاظ والعبارات دون اعتبار للمنظومة أو البناء الذي تنتمي إليه؛ لذا يكثر في المعالجة المفهومية له استعمال المفردات الآتية: التحديد، والتمييز، والفصل، وعدم الخلط؛ خروجًا بها من دائرة الخلاف والتنازع من ناحية، وارتقاء بها إلى دائرة الاستقرار والاتفاق من ناحية أخرى.

ويعدّ التعريف الاصطلاحي من أنضج أنواع التعريفات؛ لأنه يعكس صورة من حضور التعريف الموضوعي للمفهوم على اعتبار من خصوصيته داخل المنظومة البلاغية التي ينتمي لها، وذلك بعد مراحل من الالتباس وعدم التفرّد الدلالي والاستمداد المعرفي من العلوم المعرفية الأخرى دون النظر في اختلاف مرجعيات هذه العلوم المنقول منها وصلاحيتها ومناسبتها للمنظومة البلاغية المنقول إليها.

ولا شكّ أن هذه المرحلة الانتقالية من الضبط المنهجي للتعريف مرت بمراحل تطوّر مختلفة على أيدي المنظّرين البلاغيين؛ إذ وردت في شكل إشارات وتلميحات تعزو فيها الصياغة التعريفية إلى التمييز والتحديد كشفًا عن خصيصة المفهوم ومخالفته لغيره، ومن هذه الإشارات ما لاحظه المنظّرون الأوائل من الفرق بين المطابقة والتجنيس، والخلط

بينهما عند بعضهم[73]، كذلك ابن رشيق القيرواني سعى إلى وضع مؤشرات ضابطة لعدد من المصطلحات البلاغية نحو: الخروج، والاستطراد، والتخلّص، بدا بها التباس مفهومي بينها؛ لذا سعى إلى محاولة الفصل بينها، والتمييز المفهومي لكلّ منها بخصيصة تخرجها من دائرة الاشتراك إلى دائرة التفرّد "فالخروج شبيهٌ بالاستطراد، وليس به؛ لأن الخروج إنما هو أن تخرجَ من نسيب إلى مدح أو غيره بلطف تَحَيّلٍ، ثم تتمادى فيما خرجت إليه... والاستطراد أن يبني الشاعر كلامًا كثيرًا على لفظه من غير ذلك النوع ... ويعود إلى كلامه الأول، وكأنما عثر بتلك اللفظة من غير قصد ولا اعتقاد نيّة...والتخلّص ومن الناس من يُسمي الخروج تخلّصًا"[74].

تأتي هذه المعالجة المفهومية من ابن رشيق محاولة للنظر إلى دائرة العلاقات الرابطة بين مفاهيم المنظومة البلاغية المشار إليها سابقًا، والسعي إلى الضبط الدلالي لها، وما يحيطها أحيانًا من الاشتراك الذي بدوره يؤدي إلى الغموض وغياب الاستقرار؛ لذا جاء التعريف الموضوعي لكل مفهوم متضمنًّا معاني اصطلاحية تجعله مميّزًا عن غيره، فالخروج مختصٌ بغرضين شعريين محدّدين هما: النسيب والمدح، قائمٌ على نية مقصودة بذلك، أمَّا الاستطراد فغير مختصّ بأغراض شعرية، ولا يقوم على نية مقصودة، بل يأتي عرضًا دون قصد. وأخيرًا التخلص يجعله بعضهم من الخروج؛ لذا فالتحديد لا يعني انتفاء الارتباط بين المفاهيم، التي تظل بدورها قائمة بنفسها، متصلة بغيرها.

ومن محاولات الضبط الاصطلاحي للمفهوم الكشف عن الأصول والفروع والعلاقات القائمة بينها -وهو ما أطلق عليه المناطقة في التعريف المنطقي: الجنس والفصل- على نحو ما يعكسه تصريح عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن التشبيه والتمثيل وبيان الفرق بينهما بقوله: "فالتشبيه عامٌّ، والتمثيل أخصُّ منه، فكلُّ تمثيل تشبيهٌ، وليس كلُّ تشبيه تمثيلًا"[75]، وتأتي هذه الرؤية انطلاقًا من كون التفرّد الاصطلاحي للمفهوم يُدركُ من النظر إلى دائرة العلاقات المتشابكة للمفهوم مع المفاهيم الأخرى، ومحاولة فصل هذه العلاقات؛ لبيان خصيصة المفهوم بشكل أفضل وواضح، هذه الرؤية المنهجية القائمة على الضبط والتحديد تتضاعف درجاتها في الفترات الزمنية المتأخرة التي تعكس استقرارًا اصطلاحيًّا للمفهوم، ووعيًا بلاغيًّا من المنظّرين بالخروج من دائرة تداخل المفاهيم، التي بدا فيها التركيز على المفاهيم الأم في المنظومة البلاغية؛ بيانًا وفصلًا بينها

وبين غيرها من المفاهيم المرتبطة بها، وتأسيسًا وضبطًا لبقية المفاهيم الرئيسة والفرعية بالمنظومة، نحو وضع مؤشرات ضابطة عند السكّاكي للتفريق بين الكناية، والتعريض، والتلويح، والرمز، والإيماء، والإشارة[76]، هذه المفاهيم التي تنتمي بدرجات متفاوتة إلى الكناية، والتفريق بين الكناية والمجاز اللذين يعدّان من المفاهيم الأم التي يربو تنظيمها إلى تنظيم شامل يضمن منظومة ضابطة لكل المفاهيم، كالتفريق بين المجاز، والكناية، والحقيقة، والاستعارة، والتشبيه.[77]، فعلى سبيل المثال "الفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين: أحدهما أن الكناية لا تنافي إيراد الحقيقة بلفظها...والمجاز ينافي ذلك. والثاني: أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم...ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم"[78]، فالحرص على التحديد المفهوميّ للمصطلحين، وكذلك موقعهما في المنظومة المفهومية هو المجال المفهومي للتعريف المصطلحي المعنيّ ببيان مفهمة التعاريف وتحديدها.

والمسلك نفسه يتّبعه ابن الأثير في النظر إلى التعريفات الرئيسة تحديدًا لها بغية تحديد موقع المفهوم وخصائصه المميّزة له، وعلاقاته مع المفاهيم الأخرى المرتبطة به[79].

ولم تقتصر محاولات الضبط التعريفي للمفهوم على المصطلحات الرئيسة، بل امتدت إلى المفاهيم ذات العلاقات المترابطة لوضع مؤشّرات ضابطة لكل مفهوم تمييزًا له عن غيره، واستبعادًا للالتباسات الدلالية التي تقع بها، نحو ضبط مفاهيم عدد من المصطلحات نحو: الاحتراس، والتكميل، والتتميم، والاستقصاء، "فالاحتراس: هو أن يأتي المتكلّم بمعنى يتوجّه عليه دخل، فيفطن له، فيأتي بما يخلّصه من ذلك، والفرق بين الاحتراس والتكميل والتتميم أن المعنى قبل التكميل صحيح تام، ثم يأتي التكميل بزيادة يكمّل بها حُسْنَهُ إما بفن زائد أو معنى، والتتميم يأتي ليتمّم نقص المعنى، ونقص الوزن معًا، والاحتراس لاحتمال دخل على المعنى، وإن كان تامًّا كاملًا"[80]، و"الاستقصاء له مرتبة ثالثة، فإنه يرد على الكامل فيستوعب كل ما تقع عليه الخواطر من لوازمه"[81].

لعل استعمال المفردات الآتية: (دخل، يخلّصه، الفرق) يؤكّد المبدأ الاصطلاحي العام الذي يقوم عليه التعريف الاصطلاحي في وضع الشروط الضابطة للمفاهيم إثر الصياغة التعريفية له، هذا المبدأ الذي يدمغ الصياغة بخصائص مميّزة لكلّ مفهوم من ناحية، وبيان بالعلاقات والفروق بين المفاهيم من ناحية أخرى؛ لتضمن تمييز كل

مفهوم عن غيره من المفاهيم المتداخلة معه أو الملتبسة به. وتتضاعف العناية بالمبدأ الاصطلاحي العام الذي يعدّ قوام التعريف الاصطلاحي في المصنّفات البلاغية المتأخّرة التي توجّهت عنايتها وتفرّغت لتأسيس مشاريع بلاغية تتوجّه عنايتها إلى الانشغال بالعملية التعريفية عمومًا، وضبط مفاهيمها، وبيان علاقاتها بغيرها من مفاهيم المنظومة البلاغية، والفروق بينها، دون الانشغال بسواها، فصفيّ الدين الحِلّي إثر معالجته لعدد من الألوان البديعية – بمعناها الواسع التي تشمل كل الصور الدلالية والتركيبية والمحسّنات البديعية– يصرّح بانشغاله بوضع الضوابط والشروط التي على أساسها يُنْشَأُ سجل تعريفي بكلّ لون، دون الانشغال بإيراد الأمثلة مثلًا ممّا يخرجه عن العناية بالعملية التعريفية؛ إذ يقول مصرحًا في معالجته للتفسير ومواضعه، والفرق بينه وبين الإيضاح: "التفسير: هو أن يؤتى في أول الكلام، أو بيت من الشعر بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسّر إمَّا في البيت الآخر أو في بقية البيت...ووقوع التفسير على اتّحاد بعد الشرط، وما هو في معناه،... وليس هذا مكان ضرب الأمثلة ...والفرق بين التفسير والإيضاح أن التفسير يفصل الإجمال، والإيضاح رفع الإشكال؛ لأن المفسّر من الكلام لا يكون فيه الإشكال البتة"[82].

هذا المبدأ المنهجي في الانشغال بمفهمة المصطلحات ظهر عند الحِلّي في مواضع متفرّقة في كتابه، ممّا يؤكّد مدى الوعي بالمبدأ والقصد إليه في تأسيس مشروعه البلاغي[83]، وهو ما نهجه غيرهم[84]من هؤلاء المتخصصين الذين يمكن تسميتهم بمؤلفي التعريفات، الذين انصرفت عنايتهم إلى التأسيس لمشاريع بلاغية تهدف إلى التعريفات الاصطلاحية في المقام الأول، فكانت جلّ عنايتهم هي التخلّص من ظاهرة الالتباس الدلالي التي تجتاح المصطلحات ومفاهيمها داخل الحقل البلاغي لما بينها من صلات داخل هذا النسق، هذه الصلات التي قد ينجم عنها بعض التداخلات نظرًا للاتساق والانسجام بينها؛ مما يلزم عند إجراء القواعد التعريفية لصياغة التعريف لكل مصطلح ربطه بعدد من التفاصيل والتدقيقات التي يؤذن وجودها حضور تعريفي محدد مُؤسِس لصياغة توافقية بين المعرَّف والمفهوم، محمّلة بشحنات دلالية ذات شيفرات خاصة، فضلًا عمّا تحمله من شحنات تدعم خصوصية الحقل البلاغي الذي تنتمي إليه بكونه المصدر الذي يستقي منه قيمته الدلالية، وهو ما بدا بارزًا في المنتوج التعريفي للنشاط التعريفي على المستوى التطبيقي له.

المبحث الرابع: النسق المعرفي

إن الممارسات التعريفية عمليات معرفية مقصودة منظّمة قوامها وضع أسس منهجية للمفهوم، فلا تنشأ بطريقة اعتباطية فوضوية، بل يشير حضورها إلى شبكة من العلاقات الممتدة من جميع المعطيات الخارجية لمجتمع معين في تاريخ معين، وذلك لأن "المفهوم مثله مثل النظرية، كونها تمثل مشروعًا معرفيًّا أو وعاءً يحوي فكرًا ما"[85]، فالمفاهيم تراكمات معرفية تحيل على اختلاف المرجعيات الأيدلوجية والفكرية لواضعي التعاريف، فضلًا عن نوعية القرّاء المستثمرين له[86]، ولعلّ نظرةً إلى تعدد الأغراض والمقاصد من المنتوج التعريفي عند المنظّرين له، لكفيلة ببيان صورة اختلاف المرجعيات الفكرية لهم، فمثلًا عند النحاة: من أراد التقريب على المبتدئ وحدها (أي المصطلحات من جهة تقرب عليه)، ومنهم من أراد حصرها أكثر فأتى بها، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحدّ على الحقيقة فحدّها على الحقيقة... "وليس في شيء ممّا أتوا به ما يخرج عمّا ذكرنا، وذلك بَيِّنٌ في كلامهم، وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة"[87]، والعلوم المعرفية شأنها شأن واحد في البناء لمنظومتها الاصطلاحية، فالنحو شأنه شأن غيره من المعارف من الفلسفة وكذلك البلاغة، فالتعريفات تأتي انطلاقًا من الأغراض المرجوة من المصطلح. ولعلّ هذا يتجلّى في اختلاف أنواع التعاريف في المنظومة البلاغية بين: تعاريف معجمية، وتعاريف منطقية، وتعاريف اصطلاحية. أبرزت صورة عن التطور الحاصل في الحقل البلاغي من جهة، وتعدد المشارب والفئات الفكرية المشاركة في إعداده من جهة أخرى، من فئة تشربت بطابع المعجميين، وأخرى تشربت من طابع المناطقة، وغيرها تشربت بطابع المصطلحيين، فتعددت طرائق التعريف وصيغته طبقًا لتنامي اعتبارات واضعيه ومقاصدهم.

فالمفهوم منتوج معرفي حصيلة التفاعل بين البنى الداخلية له وبين المعطيات الخارجية: اجتماعية، وعقدية، وسياسية. ولعلّ أبرز أمارات هذا المنتوج تلك التي تتجلّى في كيفية الإدراك لخصائص المفهوم؛ وذلك بالربط بينه وبين خصائصه الجوهرية والعرضية، وعدّها من الوسائل الكاشفة عن المفهوم، التي تخرجه من دائرة التصوّرات الذهنية الغامضة المجهولة إلى دائرة المحسوسات، بالبحث عمّا وراء الحسّ، والسؤال عن: الماهية والخصائص والمكونات الفعلية؛ لذلك صرح ابن خلدون بأهمية المذهب الحسّي في إدراك الإنسان لواقعه إدراكًا يميّزه عن الحيوانات بقوله: "ويزيد الإنسان من

بينها -أي الحيوانات- أنه يدرك الخارج عن ذاته بالفكر الذي وراء حسّه، وذلك بقوة جعلت له في بطون دماغه ينتزع منها صور المحسوسات ويجول بذهنه فيها، فيجرّد منها صورًا أخرى"[88]، فالواقع الخارجي أو المادي يكشفه واقعٌ موازٍ له في العقل أو الفكر بالتصرّف في جميع المحسوسات؛ بيانًا وتركيبًا وانتزاعًا لجميع مفرداتها؛ أي تحصيلًا لما يمكن أن يكوّن سجلًا للصفات العرضية والجوهرية لهذه المفردات الحسّية.

هذه الرؤية المنهجية التي يطلق عليها في الفلسفة اسم (الميتافيزيقا) (ما وراء الطبيعة)، أو المذهب التجريبي (أي أن الفكرة تتولّد في الذهن إنّما ترتد إلى مصدر واحد، وهو التجربة، أو الخبرة الحسّية)[89]، قد اتسقت مع رؤية عقدية تبناها الفكر الاعتزالي في تعريفه لماهية العلم، فهو: "اعتقاد الشيء على ما هو به، مع طمأنينة النفس"[90]،التي تدعو كما هو واضح إلى ربط العلم بالواقع الفعليّ، هذه المطابقة بينهما في التوجّهات العقدية مبعثها تجنّب ملابسات الخيال أو الوهم، بهذا كان الربط بين عالم الأذهان والأعيان "نقطة التقاء كبرى بين المتكلّمين من جهة، والفلاسفة من جهة أخرى"[91].

تسرّبت هذه العلوم العقلية إلى الساحة المعرفية لفكر المنظّرين البلاغيين حيال ممارستهم التعريفية لمصطلحات المنظومة البلاغية على اختلاف مشاربهم وعقائدهم، اتساقًا ملموسًا منهم مع المنهجية والتخصصية، التي تدمغ بسمات مركزية قوامها: التحديد والضبط والتمييز للمفاهيم، التي لم تتبلور -بالطبع- صيغتها المنهجية دفعة واحدة، بل مرت بمراحل تدريجية، ظهرت أماراتها على الممارسات التعريفية، التي هي الأخرى كانت محل اختلاف في العناية بها، من منجزات بلاغية كانت تأتي فيها الممارسات التعريفية خدمة لمقصدها، ومن منجزات أخرى كانت الممارسات هي مقصدها من التأليف، ولعلّ الصنف الثاني من المنجزات كان -بالطبع- الأكثر تمثيلًا واستحضارًا لطبيعة النشاط التعريفي وما آل إليه من التطوّر، فالسكّاكي لم تخلُ مهمته التعليمية في منجزه (مفتاح العلوم) من "محاولة التحديد الصارم للمصطلح، وفق ما أملته عليه القواعد المنطقية التي لوّنت دراسته بكثير من الآليات المنهجية التي استوردها من كلام المناطقة"[92].

يتجلّى هذا التصدير الفكري القائل بالحسّية وبيان الخصائص الجوهرية والعرضية إلى المنظّرين البلاغيين بوضوح في أغلب طرائقهم للتعريف ولا سيّما المنطقي والاصطلاحي اللذين يمثلان أكثر المراحل في التطوّر المعرفي لمفهمة المصطلحات واستقرارها.

وهكذا فلم تتوقّف أصداء الأنساق المعرفية وتأثيراتها في تكوين الخلفية الفكرية للممارسات التعريفية عند المنظّرين على شبكة العلاقات الممتدة بينهم وبين الفكر الفلسفي والاعتزالي لتكوين طرائق خاصة من الصياغة التعريفية نحو: التعريف المنطقي، والتعريف الاصطلاحي، بل امتدت إلى طريقة من طرائق التعريف وهي التعريف الاسمي، الذي يضرب بجذوره إلى آفاق الفكر اللغوي، التي بدت آثارها جلية في العناية بالعلاقات الدلالية في الصياغة التعريفية: من الترادف، والاشتراك، والتضاد، كذلك التركيز على التعريف من خلال تقديم سياقات شعرية ونثرية مختلفة، والاعتداد بالوظيفة البيانية الجمالية؛ كلها تؤكّد الاتصال الوثيق في الآفاق الفكرية للغويين بالتيار النقلي عند القدماء، الذي بطبيعته يتماشى مع توجهات عقدية لأصحاب المذهب السنّي؛ "فكلا الفريقين- اللغويين، وأصحاب المذهب السنّي- يتجاذب رؤية واحدة متّحدة العلّة والوظيفة"[93] ليصبح موقفُ الفريقين في العناية بإحدى طرائق التعريف وهو التعريف الاسمي، ردَّ فعلٍ على الصراع المحتدم بينهم وبين المعتزلة والفلاسفة، وأصدائهم الفكرية التي تسرّبت إلى طريقتين من طرائق التعريف هما: التعريف المنطقي، والتعريف الاصطلاحي. فكانت طرائق التعريف الحضور التمثيلي لأنساق المعرفة ومصادرها: من المذهب التجريبي، والعقلي، والحدسي، وأدواتهم من الحس والتجربة، والعقل، والحدس.

الخاتمة

انتهى البحث إلى عدد من النتائج، هي:

1 - تعدد طرائق التعريف يعدّ استجابة منطقية لتعدد المقاصد والأغراض المرجوة من العملية التعريفية عند واضعي هذه التعاريف من المنظّرين البلاغيين؛ بغية وضع مؤشّرات ضابطة للعملية التعريفية، وإبراز الكفاية التعريفية التي تتفاضل بها أو تتراجع عنه هذه الطرائق.

2 - طرائق التعريف هي منتوج معرفي ووعاء فكري؛ إذ هي شبكة من العلاقات الممتدة بين واضعي التعاريف، ومرجعياتهم الفكرية، والقراء المستثمرين لها، فهي عملية تواصلية في المقام الأوّل.

3 - التعريف يعدّ نظرية؛ ترتبط فيها المقدمات بالنتائج، فلا تنشأ بطريقة اعتباطية فوضوية، كذلك ليست صمّاء بعيدة عمّا تكتنه التعريفات من أنساق معرفية مختلفة، فهي عملية معرفية مقصودة، تكون في مجموعها نسقية متكاملة الأركان.

4 - يعدُّ التعريف المصطلحي أكثر التعاريف نضجًا على مستوى الممارسة التطبيقية للعملية التعريفية.

5 - تعدُّد طرائق التعريف، لا يعني التضارب والاختلاف وقطع الوشائج والصلات بين هذه الطرائق.

يوصي البحث بالتوسّع في دراسة التعريفات البلاغية في ضوء أنساقها المعرفية وأصدائها الفكرية، والكشف عن أنساق أخرى وجهت المنظّرين نحو اختيار صياغات تعريفية بعينها دون غيرها، وذلك بعد أن حازت المصطلحات عند الباحثين على بؤرة عنايتهم ومحط انشغالهم.

الهوامش والمراجع

(1) لطرش، هبة، وبن يونس، شهرزاد: "إشكالية التعريف المعجمي في القواميس المدرسية الجزائرية: أسماء الشهور أنموذجًا"، **مجلة المحترف**، جامعة زيان عاشور الجلفة: العدد الأول، 2021، ص 16–36.

(2) عبد العزيز، محمد حسن: "مكونات التعريف في التراث العربي"، **مجلة الدراسات المعجمية**، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية: العدد 9، 10، 2014، ص 143–170.

(3) المصطفى، محمد الأمين: "التعريف المصطلحي عند الأصوليين: الإمام الشاطبي نموذجًا"، **مجلة مصطلحيات**، المنتدى العربي للمصطلحية: العدد 2، 3، 2012، ص151–190.

(4) التميمي، جنان: **الحدود النحوية في التراث: كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود: كلية الآداب، 2008.

(5) ابن منظور، ابن المكرم: **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، ج4، ط1 ،مصر: دار المعارف، 1980، ص 2898.

(6) التهانوي، محمد علي: **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: علي دحروج، ج1، ط1، لبنان: مكتبة لبنان، 1966، ص 428.

(7) الحدود النحوية في التراث: كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا، ص24.

(8) الصفا، إخوان: **إخوان الصفاء وخلان الوفاء**، ج3، ط1، بيروت: دار صادر، 1957، ص384.

(9) الفاكهي، عبد الله: **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولى رمضان أحمد الدميري، ط1، القاهرة: دار التضامن، 1988، ص49.

(10) السكّاكي، أبو يعقوب: **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987، ص436.

(11) مفتاح العلوم، ص426.

(12) الغزالي، حامد: **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،1993، ص18، والقاسمي، علي: **علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**، ط2، لبنان: صائغ، 2019، ص787.

(13) المستصفى من علم الأصول، ص11.

(14) الجرجاني، الشريف: **معجم التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط1، القاهرة: دار الريان للتراث، 1982، ص85.

(15) حميد، عبد العزيز: "التعريف والمصطلح"، **مصطلحيات**، المنتدى العربي للمصطلحية، ع 1، 2011، ص49.
(16) ابن المقفع، عبد الله: **المنطق وحدود المنطق**، تحقيق: محمد تقي دانشيزوه، ط1، طهران: مؤسسة حكمت، 1977، ص102.
(17) الرضي، محمد: **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي: قاريونس، 1996، ص52. والمستصفى من علم الأصول، ص54.
(18) مفتاح العلوم، ص436.
(19) عبد الحليم، هدى: "من إشكاليات المصطلحات النقدية: الصنعة أنموذجًا" **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت: العدد 159، 2022، ص109.
(20) القاسمي، علي: "إشكالية الدلالة في المعجمية العربية"، **اللسان العربي**: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع46، 1988، ص63.
(21) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص788.
(22) ابن المعتز، أبو العباس: **البديع**، تحقيق: إغناطيوس كراتشوفسكي، ط1، بغداد: مكتبة المثنى، 1967، ص60.
(23) البديع، ص25.
(24) الحاتمي، أبو علي: **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، تحقيق: جعفر الكتاني، ج2، ط1، العراق: دار الرشيد، 1979، ص11.
(25) ابن رشيق، أبو علي: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، ج1، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2000، ص517.
(26) مفتاح العلوم، ص428.
(27) القزويني، جلال الدين: **الإيضاح في علوم المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ج6، ط3، بيروت: دار الجيل، 1993، ص78.
(28) الحلي، صفي الدين: **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**، تحقيق: نسيب نشاوي، ط2، بيروت: دار صادر، 1992، ص94.
(29) الحلبي، شهاب الدين: **حسن التوسل إلى صناعة الترسل**، تحقيق: أكرم عثمان، ط1، العراق: دار الرشيد، 1981، ص269.
(30) قدامة، أبو الفرج: **نقد الشعر**، تحقيق: كمال مصطفى، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت، ص176.
(31) العسكري، أبو هلال: **الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، مصر: دار الفكر العربي، 1971، ص169.
(32) لسان العرب، ج6، ص4808.
(33) المصري، ابن أبي الإصبع: **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: حفني محمد شرف، ج2، ط1، الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1963، ص249.
(34) لسان العرب، ج6، ص4880.
(35) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج1، ص232.
(36) لسان العرب، ج5، ص4047.
(37) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج2، ص579.
(38) البديع، ص73.
(39) القاضي، الجرجاني: **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط1، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، 1966، ص41، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص530، وحسن التوسل إلى صناعة الترسل، ص183.

(40) حسن الترسل إلى صناعة الترسل، ص200.
(41) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج1، ص117.
(42) ابن قتيبة، أبو محمد: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط2، القاهرة: دار التراث، 1973، ص 210، 75، 231، 98.
(43) العمدة، ج1، ص502.
(44) حلية المحاضرة في صناعة الشعر، ج1، ص136.
(45) الصناعتين: الكتابة والشعر، ص47.
(46) البديع، ص2.
(47) البديع، ص62-74.
(48) حلية المحاضرة في صناعة الشعر، ج1، ص171.
(49) المرزباني، أبو عبد الله: **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت، ص300، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص499-511.
(50) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،ج1، ص516.
(51) تأويل مشكل القرآن، ص235.
(52) ابن الأثير، ضياء الدين: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ج2، ط1، مصر: دار نهضة مصر، د.ت، ص196.
(53) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج1، ص159.
(54) الإيضاح، ج4، ص37.
(55) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج1، ص99.
(56) الآمدي، أبو القاسم: **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ج3، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1960، ص275.
(57) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص193.
(58) الخفاجي، ابن سنان: **سر الفصاحة**، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، ط1، القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح، 1953، ص60.
(59) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص65.
(60) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص794.
(61) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج1، ص97.
(62) مفتاح العلوم، ص436.
(63) التعريف المصطلحي عند الأصوليين، ص158.
(64) مفتاح العلوم، ص436.
(65) مفتاح العلوم، ص359.
(66) مفتاح العلوم، ص438.
(67) الإيضاح، ج4، ص5.
(68) المثل السائر في صناعة أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص83.
(69) المثل السائر في صناعة أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص49.
(70) المثل السائر في صناعة أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص343.

(71) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج3، ص364.
(72) علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص795.
(73) ابن حجة، تقي الدين: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق: عصام شعيتو، ج1، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، ص157.
(74) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص629.
(75) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص95.
(76) مفتاح العلوم، ص411.
(77) مفتاح العلوم، ص412.
(78) مفتاح العلوم، ص402.
(79) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص71.
(80) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج2، ص245.
(81) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ج4، ص453.
(82) شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، ص281.
(83) شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، ص136.
(84) خزانة الأدب وغاية الأرب، ج1، ص216، 244.
(85) الزاوي، الحسين: **الفلسفة الواصفة**، الجزائر: مركز الكتاب، ط1، 2002، ص80.
(86) الشريم، عدنان علي محمد: "التلقي الأرسطي وأثره في تأصيل المصطلح النقدي والبلاغي عند ابن سينا وابن رشد: دراسة مقارنة تداولية"، **دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 5، 2024، ص516.
(87) الزجاجي، أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط3، بيروت: دار النفائس، ط3، 1979، ص47.
(88) ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون (وهي الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر)**، تحقيق: أ. م كاترمير، مجلد2، ط1، بيروت: مكتبة لبنان عن طبعة باريس، 1992، ص364.
(89) الزائدي، آمنة عبد السلام: "مفهوم نظرية المعرفة"، **مصراته**: مجلة كلية الآداب: العدد 3، 2015، ص363.
(90) الجويني، أبو المعالي: **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ص21.
(91) عطا الله، مختار محمود: "ثنائية المصدرية والغائية في الواقع في نظرية المعرفة: دراسة مقارنة"، **مجلة دار العلوم**: القاهرة: العدد2، 2022، ص39.
(92) المذحجي، يحيى صالح: "الفضاء الثقافي والتأليف البلاغي، بحث في نظرية المعرفة"، **نادي أبها الأدبي**: بيادر، العدد 55، 2013، ص48.
(93) عصفور، جابر: **قراءة التراث النقدي**، قبرص: مؤسسة عيبال، 1991، ص146.

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. غازي عنيزان الرشيدي

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw